الأمم المتحدة

A/72/750–S/2018/124

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 February 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٣٤ (ب) من جدول الأعمال
منع نشوب النـــزاعات المسلحة: تعزيـــــز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

يشـــرفني أن أحيل إليكم إعلان رؤســـاء الدول الأعضـــاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي (الاتحاد الروسـي، وجمهورية أرمينيا، وجمهورية بيلاروس، وجمهورية طاجيكسـتان، وجمهورية قيرغيزسـتان، وجمهورية كازاخستان) احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للتوقيع على معاهدة الأمن الجماعي والذكرى السـنوية الخامسـة عشـرة لإنشـاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي (انظر المرفق الأول)، والبيانين المشتركين لرؤساء الدول الأعضاء في المنظمة بشأن الحالة في سورية والمنطقة المحيطة بها (انظر المرفق الثاني) وبشأن دعم جهود الوساطة التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشـأن تسـوية نزاع ناغورنو – كاراباخ (انظر المرفق الثالث)، حيث تم الإدلاء بالإعلان والبيانين في مؤتمر القمة في مينسك في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرســـالة ومرفقاتها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خيرت **عمروف**
السفير
الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة

090318 060318 18-02547 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

إعلان رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإبرام معاهدة الأمن الجماعي والذكرى السنوية الخامسة عشرة لتأسيس منظمة معاهدة الأمن الجماعي

نلاحظ نحن، رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، مع الارتياح، أن المنظمة تحتفل بذكراها السنوية الخامسة عشرة بعد أن حققت نتائج ملموسة وهادفة في جميع مجالات أنشطتها. وتمثل مفتاح هذا النجاح في الأسس القوية التي أرستها معاهدة الأمن الجماعي المؤرخة ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢.

ولقد أثبتت المعاهدة أهميتها باعتبارها إطارا قابلا للتكيف ومتطورا للتعاون المنصف بوسعه الاستجابة بسرعة وعلى النحو المناسب للظروف المتغيرة في جميع أنحاء العالم، وأدت إلى إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي في عام ٢٠٠٢ بوصفها منظمة دولية مكتملة الأركان للأمن الإقليمي. وقد تمثلت دعامة أساسية لتعاوننا في التزامنا الذي لا يتزعزع بمبادئ نظام عالمي عادل وديمقراطي، يقوم على احترام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئه. وطوال ٢٥ عاما، تمثل هدفنا في تهيئة الظروف المواتية والبيئة المستقرة التي تمكن الدول الأعضاء في منظمتنا من تحقيق إمكاناتها الكاملة من خلال تعزيز السلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، وكفالة أمن بلداننا وشعوبنا. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بالمبدأ المنصوص عليه في معاهدة الأمن الجماعي والنظام الأساسي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي الذي يعطي الأولوية للوسائل السياسية والدبلوماسية في تسوية النزاعات وحلها.

وطوال تاريخ منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي منظمة دفاعية بحتة، راعت المنظمة بدقة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق، ومراعاة المصالح المشروعة للأعضاء. ونحن نرفض جميع المحاولات الرامية إلى حل الخلافات بين الدول والمنازعات الدولية التي تنطوي على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتحريض على التعصب بين الأعراق والأديان، وتآكل كيان الدولة بوسائل أخرى، بما في ذلك ما يسمى بالثورات الملونة والحرب الهجينة. ونظرا لاستمرار احتمال حدوث النزاعات في العلاقات الدولية، فإن الدول الأعضاء في منظمتنا قد بذلت جهودا متضافرة لكفالة أن تكون المنظمة قادرة على التصدي بقوة لأي محاولة لزعزعة الأوضاع أو الإخلال بالسلام والأمن داخل المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها.

ونعتقد نحن، رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، أنه يمكن للدول الأعضاء استخدام الإطار القانوني الحالي للمنظمة للارتقاء بتعاونها إلى مستوى نوعي جديد بتأكيد اشتراكنا في الأهداف الاستراتيجية لدولنا وبتحويل المنظمة إلى هيكل دولي فعال ومتعدد الجوانب يكفل الأمن الإقليمي.

وتواصل منظمتنا اتخاذ نهج استباقي إزاء تحسين عملياتها وتعزيز قدراتها التنظيمية والتشغيلية. وتشارك الدول الأعضاء في المنظمة مشاركة كاملة في مواصلة تطوير التعاون الشامل في جميع جوانب أنشطة المنظمة، بسبل منها تحسين تأثيرها وسلطتها في المجتمع الدولي على النحو الذي تدعو إليه استراتيجية الأمن الجماعي للمنظمة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٥، المعتمدة في عام ٢٠١٦.

إن الدول الأعضاء في المنظمة قد زادت بشكل مطرد تنسيق سياستها الخارجية، بما في ذلك في إعداد الاستجابات المشتركة المنسقة للتحديات العالمية والإقليمية، بما يشمل الاستجابة للأزمات وأنشطة حفظ السلام.

وبما أن غالبية التحديات المعاصرة لا يمكن حلها إلا بالمزيد من التعاون الدولي، فإننا نرى أن زيادة التنسيق فيما بين المنظمات الدولية أمر ضروري لتحقيق قدر أكبر من التآزر.

وتسهم المنظمة بالفعل إلى حد كبير في هذه المهمة الهامة. فهي تتمتع بمركز المراقب في الأمم المتحدة، وتتعاون بنشاط مع وكالات الأمم المتحدة، وتقوم بتعزيز الروابط وبناء علاقات منفعة متبادلة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية والبلدان الثالثة.

ونؤكد، نحن رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، مع اعترافنا بأسبقية الوسائل السياسية والدبلوماسية، أن المنظمة تواصل تعزيز القدرات القتالية لقواتها وأصولها الأمنية الجماعية واستعدادها للمشاركة في ضمان الدفاع الجماعي ردا على أعمال العدوان ضد أي من الدول الأعضاء فيها؛ وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين؛ وضمان السلامة الإقليمية والسيادة للدول الأعضاء.

إننا نعي بشكل خاص الحاجة إلى زيادة التعاون العسكري وزيادة التعاون التقني والاقتصادي للأغراض العسكرية داخل المنظمة.

ونلاحظ، نحن رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، أن ظواهر التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف على الصعيد الدولي، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، والهجرة غير النظامية، والاستخدام المدمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتلاعب بها للتأثير على الرأي العام، قد دفعت المنظمة إلى التركيز على تحسين وتطوير قدرتها على التصدي لطائفة واسعة من التحديات الأمنية التقليدية والجديدة، بما فيها تلك المتصلة بحماية حدود الدول. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا البيان الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة بشأن ضمان حماية حدود دولها الأعضاء، الذي اعتمده مجلس الأمن الجماعي في يريفان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

ونحن ندرك أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يسافرون إلى بلدانهم الأصلية أو إلى دول أخرى، بما في ذلك بالتخفي في هيئة اللاجئين، وذلك لغرض تنظيم الأعمال التخريبية والإرهابية. ويتطلب ذلك زيادة التعاون بين الدول على كشف المقاتلين الإرهابيين الأجانب في المعابر الحدودية للدول واعتقالهم وتعزيز مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع الدولي بأسره إلى تشكيل تحالف واسع النطاق لمكافحة الإرهاب الدولي على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا السياق، تعرب الدول الأعضاء في المنظمة عن تقديرها الشديد للنهج المتعدد الجوانب الذي تتخذه روسيا للقضاء على الإرهاب الدولي في الجمهورية العربية السورية واستعداد جمهورية كازاخستان لاستضافة المحادثات الدولية بشأن سورية في أستانا، التي توفر الإطار لعملية تخفيف التوتر في ذلك البلد وتضع الأساس لإحياء محادثات جنيف.

ونرى نحن، رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، أن العمل في جبهة متحدة أمر في غاية الأهمية عند اتخاذ نهج شامل ومتوازن في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بالتركيز على تدابير محددة ترمي إلى

القضـــاء على إنتاج المخدرات في العالم، وإنشـــاء نظام فعال لمكافحة الاتجار غير المشـــروع بالمخدرات الاصطناعية الجديدة وغيرها من المؤثرات العقلية.

ونحن نعمل على تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، فإننا نقف على أهبة الاستعداد للاستمرار في أداء دورنا في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وتكثيف جهودنا المشتركة للتصدي للمؤثرات العقلية الجديدة، وتقديم الدعم الكامل من أجل التخفيض الجذري لاستخدام المواد المخدرة في الأغراض غير الطبية في الدول الأعضاء في المنظمة. ونحن نعمل صوب تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تخليص العالم من المخدرات، وفقا لاتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات.

ونشـــدد، نحن رؤســـاء الدول الأعضـــاء في المنظمة، على أن الطابع العابر للحدود للتحديات والتهديدات المعاصـــرة في ميدان أمن المعلومات يبين الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الجماعية واعتماد تدابير متوازنة. ومن أجل منع جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة، نحن عازمون على مواصـــلة العمل بشكل استباقي من أجل تحسين ترتيبات أمن المعلومات داخل المنظمة.

إننا نرى أن هناك حاجة لمواصـــلة التركيز على مكافحة الهجرة غير النظامية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأشكال الأخرى من الجريمة العابرة للحدود. وتحقيقا لتلك الغاية، سوف نواصل تحسين التعاون بين السلطات المختصة في الدول الأعضاء في المنظمة والطائفة الكاملة من العمليات المشتركة، وعمليات التحقيق، والعمليات الخاصة التي تجريها المنظمة.

ونؤكد استعدادنا، نحن رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، لتطوير المنظومة الحالية من الهيئات العاملة الدائمة والفرعية في المنظمة لضمان قيامها برسالتها في سياق الأوضاع الدولية المتغيرة.

ونؤكد من جديد، نحن رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، أن المنظمة تظل منفتحة على التعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية بشأن وضع هيكل جديد للأمن الأوروبي الأطلسي والأمن الأوروبي الآسيوي، ونحن قد عقدنا العزم على بذل الجهود اللازمة للتأكد من مواصلة المنظمة القيام بدور بناء في العلاقات الدولية.

ونكرر، نحن رؤســـاء الدول الأعضـــاء في المنظمة، تأكيد تصـــميمنا على مواصـــلة تعزيز الأمن الجماعي للمنظمة بمنحها كل الموارد اللازمة لتمكينها من توفير الحماية، على أســـاس جماعي، للتنمية المستقرة لدولنا في بيئة آمنة يُكفل فيها احترام استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

عن جمهورية أرمينيا

عن جمهورية بيلاروس

عن جمهورية كازاخستان

عن جمهورية قيرغيزستان

عن الاتحاد الروسي

عن جمهورية طاجيكستان

منسك

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن الحالة في سورية والمنطقة المحيطة بها

نكرر نحن، رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تأكيد دعمنا لسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونحن ندعو إلى القضاء السريع على التهديد الإرهابي، ووضع حد للنزاع المسلح الداخلي في البلد باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية، وإجراء حوار واسع النطاق بين الأطراف السورية، بدون شروط مسبقة أو تدخل خارجي.

وننوه بالإسهام الحاسم للاتحاد الروسي في القضاء على بؤر الإرهاب الدولي، مما يهيئ الظروف اللازمة لإنهاء الحرب الأهلية والتوصل إلى حل سياسي دائم في الجمهورية العربية السورية.

ونشيد بإسهام جمهورية كازاخستان من أجل حل الوضع في سوريا عن طريق توفير منبر للاجتماعات الدولية في أستانا. وندعو الأطراف المعنية إلى الاستفادة من هذه الظروف المواتية من أجل إعادة تنشيط المفاوضات في إطار عملية جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن نعتبر أن عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري وتعزيز المبادرات الأخرى التي تسهم في التسوية السياسية للأزمة السورية استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) من الأمور التي تتسم بالأهمية.

ونشدد على ضرورة تكثيف الحوار بين الأطراف السورية وضمان أن يكون شاملا للجميع حقيقة، وهو الحوار الذي يهدف إلى توحيد جميع العناصر الإثنية والدينية والسياسية للمجتمع السوري ومؤسساته التقليدية، وإشراك السوريين العاديين في الجهود المبذولة لاستعادة الحياة السياسية الطبيعية في البلد وتحديد معالم هيكل الدولة في فترة ما بعد النزاع وفي الأجل الطويل على السواء.

ونعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في سورية ونشجع على دعم تخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار في البلد، بسبل منها المساعدة على إعادة بناء الاقتصاد، وإنهاء الجزاءات الانفرادية، وإرسال معونات إضافية إلى الشعب السوري، والمساعدة في إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والحفاظ على التراث التاريخي، واستعادة البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

عن جمهورية أرمينيا
عن جمهورية بيلاروس
عن جمهورية كازاخستان
عن جمهورية قيرغيزستان
عن الاتحاد الروسي
عن جمهورية طاجيكستان

منسك
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن دعم جهود الوساطة التي تبذلها البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى تسوية بشأن ناغورنو – كاراباخ

نكرر التأكيد، نحن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ قرار مجلس وزراء خارجية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي بدأت بموجبه عملية مينسك لتسوية نزاع ناغورنو – كاراباخ، على دعمنا للجهود التي تبذلها البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

والرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي يمثلها الاتحاد الروسي والجمهورية الفرنسية والولايات المتحدة الأمريكية، هي الكيان الوحيد في المجتمع الدولي الذي له ولاية ذات صلة بالموضوع. وتتمثل مهمة الرئاسة المشتركة في مساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية للنزاع في ناغورنو – كاراباخ بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

وبسبب الجهود التي تبذلها البلدان الثلاثة التي تشترك في الرئاسة، حُددت مبادئ وعناصر متكاملة كأساس لتسوية النزاع وجرى الإعراب عنها في البيانات المشتركة بشأن نزاع ناغورنو – كاراباخ التي صدرت عن رؤساء الاتحاد الروسي والجمهورية الفرنسية والولايات المتحدة الأمريكية.

ونحن إذ نكرر تأكيد ضرورة التوصل إلى حل سلمي خالص لنزاع ناغورنو – كاراباخ، نعرب عن الدعم للجهود التي تبذلها البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتسوية النزاع على أساس معايير ومبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (وثيقة هلسنكي الختامية)، ولا سيما فيما يتعلق بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والسلامة الإقليمية للدول، والمساواة في الحقوق، وحق الشعوب في تقرير المصير.

ونعرب عن تأييدنا لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات القمة بشأن نزاع ناغورنو – كاراباخ التي عُقدت في فيينا وسانت بطرسبرغ وجنيف في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، والتي تسعى إلى منع تصعيد الحالة؛ وتعزيز الامتثال لوقف إطلاق النار، واعتماد تدابير إضافية للتخفيف من التوتر في منطقة النزاع؛ وتكثيف عملية التفاوض.

عن جمهورية أرمينيا
عن جمهورية بيلاروس
عن جمهورية كازاخستان
عن جمهورية قيرغيزستان
عن الاتحاد الروسي
عن جمهورية طاجيكستان
منسك
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧